المسند اليه وحمله عليه وكون المسند اليه هو المسند وذكر بعض للفصل كالحفيد
والخطائي وغيرهما ويرد ذلك على حصر النحاة العامل المعنوي في الابتدا او التجرد وقال
السيرامي واورد على من جعله ظرفا لغوا متعلقا بالنسبة من انه لا نسبة بين المعرف
والمعرف لعدم الحكم بينهما والا كان قضية ولو سلم فهي اي النسبة غير مستقلة ولذا
سمى اهل المنطق اللفظ الدال عليها رابطة واداة فلا يجوز اعمالها واجيب بان اهل
الادب يجوزون اعمال غير المستقل حتى جوزوا اعمال حرف التنبيه في هذا بعلى
شيخا اه لتوقف معرفة البلاغة اي من حيث هي على معرفة الفصاحة من حيث
هي اذ بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم وبلاغة المتكلم لا تتوقف على
فصاحته من حيث المفهوم اذ اخذ في الملكة التي يقتدر بها على تاليف كلام فصيح
في بلاغة المتكلم ثم تتوقف عليها بحسب التحقق اذ لا يمكنا ان يقتدر على تاليف
كلام بليغ ولا يقتدر على تاليف كلام فصيح انتهى يس لكونها اي في التوقف
المذكور من توقف معرفة الكل على معرفة الجزء لتوقفهما اما توقف فصاحة
الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة واما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة
المفرد فبواسطة اخذ فصاحة الكلام في فصاحة المتكلم اه يس وقد يقال المصنف
لم ياخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما
نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة ايضا
خلوصه من تنافر الحروف الى الكلام من باب عموم السلب فلو اعاد من
وادخلها على الغرابة ومخالفة القياس لكان اظهر في افادة العموم ووجه حصر
فصاحة المفرد في الخلوص عن الثلاثة ان كل مفرد له مادة هي حروفه وصورة هي
صيغته ودلالة على معناه فعيبه اما في مادته وهو التنافر او في صيغته وهو
مخالفة القياس او في دلالته على معناه وهو الغرابة ويمكن اجراوه في الكلام
ايضا لان له مادة هي كلماته وصورة هي التاليف العارض لها ودلالة على
معناه التركيبي فعيبه اما في مادته وهو تنافر الكلمات او في صورته وهو
ضعف التاليف او في دلالته على معناه وهو التعقيد اه حفيد القياس
اي الضابط اللغوي كما اعم ليشمل الشرعي وان كان المراد ذلك اي ما يكون
مثال القياس الصرفي استقرا اللغة اه فنري اي المستنبط الى آخره اشار بذلك
الى انه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو الحاق شيء بشيء لجامع
بينهما بل المراد القياس الذي منشاؤه استقرا اللغة وهو القياس العرفي كقولنا
كلما تحركت الياء او الواو وانفتح ما قبلها قلبتا الفا وعبر بما يجري مما دخل في القياس
ما ثبت عن الواضع التراسد ولو كان مخالفا للقياس كابدال الهاء همزة في ماء فلا
اعتراض في فان اريد بالقياس الامر الثابت عن الواضع دخل فيه مثل ماء كما قال

المولى

المولى عصام واليه يشير الشارح فيما يأتي لا يخلو عن تسامح نقل عن الشارح وجه
التسامح ان الخلوص لا يعتبر محمولا لكون الفصاحة وجودية والخلوص
عدميا لان بها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقرا كلام العرب
متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الامور المذكورة عبارة
عن عدم تلك الامور في اللفظ فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان
الفصيح هو الخالص لان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم
تصادق ماخذهما كالنطق والضحك الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس
للاخر كالمتحرك والماشي فانه يصح المشي حركة مخصوصة وانما استعمل في الحمل
تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وادعا انها نفسه واعترضه السيد
بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين
وقصد المبالغة والادعا المذكور مما لا يلتفت اليه في التعريفات وبان
كون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لا يستلزم ان لا يحمل الخلوص عليها
لجواز حمل العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد ويمنع
وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي
حيث يقال فصح الاعجمي اذا خلصت لغته وانطلق لسانه وفصح اللبن
اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه واجيب عن الاول بان كتب الادب
مشحونة بالتعريف بالامور المباينة لاغراض كتعريف صاحب المفتاح
علم المعاني بالتتبع والمعترض ايضا من المتفقين على جوازه بل ذلك واقع
في كتب المنطقيين كتعريفهم العلم بحصول صورة الشيء في العقل ونقله
السيد في حواشيه على شرح المطالع وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل
التفسيري ولا شك في عدم صحة حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير
وبان للشارح ان يقول ان اردت بالوجودي الموجود لا نسلم انه يحمل العدم جزءا من
مفهومه وبالعدمي المعدوم لا نسلم حمل العدم جزءا من مفهومه ولا شك ان
المعدوم لا يصح حمله بالحقيقة على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود
على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه اذا اريد بلا سواد عدم السواد
فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى
غير مفهوم ليس بعدمي قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم
في الصناعة العربية وذوق ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا
اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما يؤدي معنى ذلك لا مجرد
انه ليس فيه منقصة كذا وكذا وان كان الثاني لازما للاول ومن اهل
اللغة من يقول معناها الحقيقي الظهور والبيان فلا يتم على هذا ما ذكره

Copyright King Saud University